



في المجال العام والخاص: آليات الحماية ومناهضة العنف ضد المرأة في شمال شرق سوريا

ورقة توصيات*

أيار/مايو ٢٠٢٣

إيفا عطفة

باحثة و اخصائية اجتماعية مختصة بقضايا تمكين و حماية النساء.

*ورقة التوصيات هذه هي الجزء الثاني من ورقة تحليلية كانت قد تعرضت بالتفصيل لأشكال العنف التي ما تزال تواجه النساء السوريات بعد اثني عشر عاماً من النزاع في مناطق شمال شرق سوريا، وتقدم بالتالي جميع آليات وبنود الحماية التي يمكن اللجوء إليها بناءً على ما جاء في الورقة السابقة

تتطلب إشكالية العنف ضد المرأة، خصوصاً في السياقات الإنسانية، تحولاً تدريجياً باتجاه المساواة في مواقع السلطة، وتعزيز أدوات الحماية، والحدّ من العوامل المسببة للخطر على النساء والفتيات. وينبغي الانطلاق من قاعدة التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لتأهيل المجتمع على تقبّل النساء باعتبارهنّ متساويات مع الرجال. هذا ما أكّدت عليه هيئة الأمم المتحدة من خلال عدة اتفاقيات دولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وأهداف التنمية المستدامة التي تشمل المساواة بين الجنسين.^١ كما تعتبر اتفاقيات جنيف الأربع، وبروتوكولاتها الإضافية، صكوكاً رئيسية في هذا المجال، خصوصاً في فترات الحروب والنزاعات المسلحة.

مفهوم الحماية من وجهة نظر متخصصة

الحماية حق أساسي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمده الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. تعني الحماية أن يكون الأشخاص بمأمن من أي أذى قد يسببه لهم الآخرون، وتُعرّف بأنها "كافة النشاطات الهادفة إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق كافة الأفراد دون أي تمييز وفقاً لما تتضمنه القوانين والأطر ذات العلاقة. وهذا يعني أن الحماية هي هدف مركزي لكافة العمليات الإنسانية"^٢ وعليه فإن حماية النساء جزء لا يتجزأ من حماية الأفراد داخل المجتمع، بما يقتضيه ذلك من عدم التمييز على أساس الجنس.

في بعض الأحيان، تعتبر ردود الفعل المجتمعية تجاه النساء نوعاً من أنواع الحماية، ولو أنت على شكل تقييد لحريتهن في التنقل، أو منعهن من الحصول على التعليم، أو فرض لباس معين عليهن. هذا ما أكّدت عليه إحدى المشاركات في جلسات النقاش المركزة، حيث قالت: "نحن النساء بشكل عام نكون حريصين من الخروج بأوقات متأخرة في الليل، أو نحاول أن يكون معنا أحد من الرجال لتجنّب حكي العالم. وهذه الأمور كثير دارجة عنا"^٣؛ إلا أن ذلك لا يُعد حماية بالمعنى الحقيقي، إنما هو شكل من أشكال العنف المجتمعي الذي يستند إلى نظرة معينة حيال النساء. فالحماية بمعناها الجوهرية يجب أن يكفلها القانون وتضمنها الدولة، وفي حال لم تقم الدولة بدورها هذا لأي سبب كان، كما هو الوضع في سوريا الآن، فيمكن أن تقوم المنظمات المحلية والدولية بلعب هذا الدور، وتحمل مسؤولية تأمين الحماية للأفراد في المجتمع بشكل عام، وللنساء بشكل خاص.

تقوم الحماية على تقديم المساعدات والدعم المادي والمعنوي والنفسي لفئات المجتمع الأكثر ضعفاً أو تعرضاً للخطر، ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: مساعدات وقائية، تشمل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وإقامة فعاليات متنوعة مثل جلسات المشورة والتوعية والتفريغ النفسي، حيث يمكن تناول مواضيع حساسة مثل التوعية بمخاطر الزواج المبكر وآثاره على حقوق النساء، على سبيل المثال. والنوع الآخر هو مساعدات الاستجابة، إذ يتطلب منع العنف استجابة وبداً للجهد من أجل التصدي له بشكل منهجي. يتم ذلك عبر التركيز على أهمية سنّ القوانين التي تحمي حقوق النساء وتمنع وقوع التمييز أو ممارسة العنف بحقهن، وإنشاء آليات مراقبة لتنفيذ القوانين والمحاسبة عند التقصير فيها، منعاً للفساد

^١ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، -<https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women>

^٢ أهداف التنمية المستدامة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <https://shorturl.at/etBDP>

^٣ ما هي الحماية؟، <https://shorturl.at/gDHPZ>

^٤ معلومات من مجموعات النقاش المركزة في شمال شرق سورية مع منظمات المجتمع المدني، كانون الثاني ٢٠٢٣.

والمحسوبيات، ومن ثم الانتقال إلى تقديم الدعم والاستجابة للمتضررات حسب حاجة كلٍّ منهن من خلال المساعدات المادية، مثل تمويل المشاريع الصغيرة أو إنشاء مساحات آمنة للنساء وصديقة للطفولة؟

تقوم الحماية على مبادئ أساسية ينبغي مراعاتها في جميع الأنشطة: إيلاء الأولوية للسلامة والكرامة، تجنب إلحاق الضرر من خلال تقليص الآثار السلبية غير المتعمدة قدر الإمكان، ضمان وصول الأفراد إلى المساعدات والخدمات بما يتناسب مع الحاجات وبلا عوائق (كالتمييز على سبيل المثال)، وإيلاء الاهتمام بالأفراد والجماعات المستضعفة بشكل خاص أو من يواجهون صعوبة في تلقي المساعدات والخدمات.

المساحات الآمنة للنساء

تعرف المساحات الآمنة للنساء بأنها "حيز رسمي أو غير رسمي تشعر فيه المرأة أو الفتاة بالأمان الجسدي والنفسي. ويشير مصطلح "آمن" في هذا السياق إلى غياب الصدمات النفسية والضغط المفرط والعنف (أو الخوف من العنف) أو سوء المعاملة. إنها مساحة حيث تشعر النساء والفتيات بالراحة ويتمتعن بحرية التعبير عن أنفسهن دون خوف من التحيز ضدهن أو الأذى".^٦ وعلى اعتبار أن أغلب الأماكن العامة تستقطب الرجال أكثر من النساء، فإن المساحات الآمنة تعمل على استقطاب النساء من كافة الأطياف في المنطقة - سواء كُنَّ معنفات أم لا - ومنح الأولوية للنساء المعنفات حسب الضرورة من أجل تقديم الخدمات الضرورية والمستعجلة التي قد يحتجنها.

تهدف هذه المساحات بشكل رئيسي إلى توفير مجال يمكن للنساء والفتيات من خلاله تعزيز تواصلهن مع محيطهن، وتيسير إدماج النساء النازحات أو العائدات من المخيمات في المجتمعات المختلفة، وتقديم الدعم الاجتماعي وبناء المهارات، وتسهيل الوصول إلى الخدمات (القانونية، الصحية، النفسية) الآمنة. كما تهدف هذه المساحات إلى منح النساء كافة المعلومات حول حقوق النساء. هذا ما أكدته خبيرة الحماية التي أجريت مقابلة معها: "هناك مجموعة من النشاطات التي تقوم بها النساء داخل المساحات الآمنة، من عمليات توعية، إلى تدريب على المهارات الحياتية، وتدريب مهني رسمي، وتمكين اقتصادي، وإرشاد أسري، وأنشطة ترفيهية ووقائية".^٧

في هذا السياق، ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، أنشئت قرية في ريف الدرياسية في الحسكة اسمها قرية جينوار أو "قرية المرأة" حسبما هو متعارف عليها محلياً. تُعد قرية جينوار مكاناً خاصاً بالنساء المعنفات يشبه نوعاً ما المساحات الآمنة بمعناها المؤسسي؛ وقد عملت على بنائها عام ٢٠١٦ مجموعة من النساء اللواتي نجين من العنف أو هربن خوفاً من وقوع العنف عليهن، وأقمن فيها منازل من الطوب والطين إلى أن اكتملت عام ٢٠١٨، حيث تم افتتاحها في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. تضم القرية حالياً ٣٠ منزلاً و٢٠ أسرة مكونة من النساء والأطفال فقط؛ إذ يمنع تواجد الرجال في القرية، ويسمح للأطفال الذكور بالعيش مع أمهاتهم إلى أن يتزوجوا. تعمل نساء هذه القرية في الزراعة وتربية المواشي بشكل عام، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويوجد فيها مدرسة للأطفال وساحات لعب، وفرن وبضع محلات تجارية، وأكاديمية تعنى بقضايا النساء. وكل ذلك بإدارة النساء المتواجدات في القرية؛

^٥ مقابلة مع خبيرة حماية في شمال شرق سوريا، ١٩ شباط ٢٠٢٣.

^٦ المساحات الآمنة للنساء والفتيات، صندوق الأمم المتحدة للسكان، https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/woman_space_ARABIC.pdf

^٧ مقابلة مع نشوة الحميدي، خبيرة الحماية في شمال شرق سورية، شباط ٢٠٢٣.

^٨ جينوار.. قرية للنساء المهمشات في سوريا، المرصد السوري لحقوق الإنسان، <https://shorturl.at/dwzGQ>

الحماية على المستوى المجتمعي

تتحقق الحماية على المستوى المجتمعي من خلال تضافر الجهود التالية:

١. تعاون المنظمات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تستهدف المجتمع ككل، للمساهمة في رفع الوعي بالقضايا النسوية، وتمكين النساء في كافة المجالات، من خلال وضع خطط مستقبلية قصيرة المدى وبعيدة المدى حسب الأهداف المرجوة.
٢. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي الممنهج، الذي يستند إلى جلسات نفسية تستهدف عدداً محدداً من النساء، لفترة محددة من الوقت، يكون أثرها بعيد المدى، وحيث تُطرح شتى القضايا المرتبطة بواقع النساء.
٣. دمج مبادئ الحماية في العمل الإنساني داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث أن هذه المبادئ مرتبطة بجميع مناحي العمل في المنظمات. يتم ذلك عبر إقامة جلسات توعية للعاملين والعاملات في المنظمات، والتركيز على حقوق النساء وقضاياهن بشكل خاص، والتعريف بمبادئ الحماية والعمل الإنساني وعدم الأذى وإلحاق الضرر لأي شخص، بالإضافة إلى عدم التحيز أو التمييز بناء على العرق أو الدين أو اللون أو الجنس.
٤. تحليل الواقع والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية من منظور جنساني، مما يمثل الانطلاقة الفعلية لعملية التغيير والتأمل في العمليات والإجراءات والأفكار والاحتياجات اللازمة لتحقيق العدالة والمساواة. وقد أفادت خبيرة الحماية في المقابلة التي أجريتها أنه "لا يجب أن نبدأ بالعمل في برنامج حماية بدون تحليل جندي، وأرى أنه قبل البدء بالعمل في قضايا معينة يجب أن نعرف مدى القدرة على رؤية القضايا بعدسة جنديرية ومعرفة طريقة التعامل معها بشكل حقيقي، ففي المساواة الكاملة تختلف الاحتياجات والأسباب والبنى والسياقات وتأثيراتها على الجنسين. ومن المهم جداً أن نرى هذه المواضيع من منظور مختلف".

الحماية على المستوى القانوني

تتحقق أولويات الحماية على المستوى القانوني من خلال:

١. إصلاح الخلل في تنفيذ القوانين التي تراعي حقوق النساء وتضمن حمايتهن، وتمنع تزويج القاصرات وتعدد الزوجات، وفق الاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، سواء من حيث النص أو مدى التفعيل والتطبيق، ونظراً للوضع الخاص الذي تعيشه المنطقة، وخضوعها لمبادئ العقد الاجتماعي وقانون الأسرة وجملة الأعراف السائدة فيها. تختلف درجة الخلل في تنفيذ القوانين من منطقة لأخرى، بحسب مكوناتها الثقافية والقومية. بالإضافة إلى ما سبق، ينبغي تطبيق نظام الكوتا بشكل فعلي، عن طريق إشراك النساء حقاً في الرئاسة المشتركة أو المشاركة في المناصب الأخرى، وصولاً إلى العمل السياسي.
٢. تغيير القوانين التمييزية ضد النساء في القانون السوري، على اعتبار أنه مُطبَّق أيضاً في بعض مناطق شمال شرق سوريا، بدءاً من قانون الأحوال الشخصية – كأن تُمنح المرأة الحق في منح الجنسية لأطفالها، والمساواة بينها

^٩ مقابلة مع خبيرة حماية مقيمة في تركيا مطلعة على شمال شرق سورية، ١٢ شباط ٢٠٢٣.

ويبين الرجل في الشهادة أمام القانون وفي الإرث وفي قانون العقوبات، وبحيث تكون عقوبة المرأة والرجل مُرتكبي الزنا واحدة، إلخ.

٣. سدّ الفجوة بين القوانين التي تقرّ حقوق النساء وتنفيذها، حيث لا بد من تطبيق القوانين بشكل عادل، واستصدار تشريعات تمكينية، ووضع آليات لتمكين النساء من ممارسة حقوقهن، وإحداث هياكل ومؤسسات تساعد النساء على المطالبة بحقوقهن والدفاع عنها.

٤. تعزيز البناء المعرفي في المجتمع عامة، ولدى النساء خاصة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمرأة، وترسيخ ثقافة المساواة، وإعداد هياكل المراقبة، ووضع آليات تسهّل التجاء النساء المعنّفات إلى القضاء، وتدريب أفراد الشرطة على تلقي الشكاوى والاستجابة لها ضمن إطار يحترم النساء ويضمن حقوقهن. لا بد من وجود إطار تشريعي يكفل تجريم جميع أشكال العنف ضد النساء لكي تتحقق العدالة.

التحديات العامة في وجه الحماية

من جملة التحديات التي تقف عائقاً أمام وصول النساء إلى الحماية: العادات والتقاليد في شمال شرق سوريا، خوف النساء من التعبير عن أنفسهن، افتقار المنطقة إلى مراكز متخصصة لإدارة حالات العنف ضد المرأة، غياب الوعي الكافي بقوانين الحماية والسياسات ذات الصلة، افتقار المنظمات المحلية إلى الكفاءات والخبرات والخطط طويلة المدى، وصعوبة وصول النساء إلى المساحات الآمنة التي يحتاج الوصول إليها لاستخدام المواصلات العامة. لذلك تعمل المنظمات على نقل المساحات الآمنة كل فترة من منطقة إلى أخرى للوصول إلى أكبر عدد ممكن من النساء في مختلف المناطق.

توصيات للحد من العنف المجتمعي والعنف ضد المرأة

توصيات للهيئات والإدارات في مناطق الإدارة الذاتية:

١. تفعيل نظام المساءلة والمحاسبة، من أجل تفعيل القوانين بشكل عام.
٢. وضع سياسة تعليمية إلزامية وتنفيذ العقوبات بالأهالي الذين لا يرسلون فتياتهم أو أولادهم الذكور إلى المدارس.
٣. تطبيق القانون الذي يحدد سن زواج الفتيات لمنع وقوع حالات الزواج المبكر.
٤. رفع الوعي المجتمعي ومتابعة السعي في مراجعة التشريعات والقوانين وتعديل الأحكام التمييزية ضد النساء.
٥. تأسيس المزيد من دور الإيواء والرعاية للنساء والفتيات المعنّفات.
٦. تأمين الحماية للعاملين والعاملات، سواء في مؤسسات الإدارة الذاتية أو داخل المنظمات المحلية.

توصيات لمنظمات المجتمع المدني:

١. الضغط على السلطات المحلية من أجل تطبيق القوانين.
٢. الضغط على السلطات المحلية لحلّ أزمة التعليم ورفع الوعي بأهميته.

٣. إنشاء مساحات آمنة واسعة يسهل على النساء الوصول إليها.
٤. إنشاء أماكن صديقة للطفولة ضمن المساحات الآمنة، لكي تتابع النساء الجلسات أو الدورات التدريبية دون توتر وانشغال بأطفالهن.
٥. رفع وعي النساء والرجال على حد سواء، بالمسائل المتعلقة بالحقوق والواجبات والعنف ضد النساء والآثار المترتبة عليه.
٦. إدراج برامج للتوعية قبل الزواج تساعد على توجيه الفتيات وأهاليهن أو تقديم استشارات جاهزة مع عقود الزواج يتم اعتمادها من أجل حماية حقوق الفتيات.

توصيات للجهات المانحة:

١. تقديم الدعم والتمويل للمشاريع المرتبطة بالمساواة والحماية وتمكين النساء.
٢. تدريب موظفي وموظفات المنظمات المحلية على التعامل مع حالات العنف ضد النساء.
٣. دمج المنظور الجنساني في جميع المجالات والمؤشرات وضمن السياسات التخطيطية.
٤. تسهيل منح القروض الصغيرة للنساء وتبني مشاريعهن، ومنح الأولوية في المساعدات للنساء اللواتي يعشن ظروفًا أسرية صعبة.